

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٦٢

الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

الاحتياجات الأساسية. وتبلغ نسبة الفقر ٥٠ في المائة تقريبا في الأرض الفلسطينية المحتلة الآن، وتصل النسبة إلى ٧٠ في المائة في قطاع غزة.

وتواصل إسرائيل بناء الجدار العازل في تحد صارخ وعدم احترام للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وفي انتهاك لقرار الجمعية العامة دإط-١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي يؤكد مجددا على عدم قانونية بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية.

وما زالت حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق حيال الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي يسببه الجدار، الذي يقسم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى كانتونات معزلة ومحاطة بالأسوار، مما يدمر مجتمعات بأكملها ويعزل القدس الشرقية عن بقية الأرض. واكتمل بناء الجدار بنسبة ٤٢ في المائة - إذ تم بالفعل بناء ٣٣٦ كيلومترا وهناك ١٠٢ كيلومتر قيد التشييد؛ مما سيؤدي إلى عزل أكثر من ٢٣٠.٠٠٠ فلسطيني.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/61/298 و A/61/355)

مشروعا القرارين (A/61/L.35 و A/61/L.36)

السيدة نونييث موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم حركة عدم الانحياز.

إن حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، التي تتسم بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة وباستمرار بناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة والحالة المعقدة في لبنان، تشكلان واقعا لا يضر بالمنطقة ذاتها فحسب، بل بالمتجمع الدولي بأسره أيضا.

ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، تزداد بمعدل يندر بالخطر الخسائر في البشر من القتل أو الجرحى أو المشردين أو من لا مأوى لهم أو من لا يمكنهم الحصول على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وبالمثل، نرفض المحاولات الرامية إلى تعديل ولاية عملية السلام وفرض تدابير واستراتيجيات انفرادية تهدف إلى أن تفرض إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، حلا غير قانوني وانفرادي. وتطالب الحركة مرة أخرى باستئناف مفاوضات مباشرة وجدية بين الأطراف، بغية التوصل إلى اتفاق شامل وعادل ودائم وسلمي، يقوم على أساس القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه.

السيد غرونبرغ (فنلندا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا الإعلان أيضا البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلد عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل صربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، فضلا عن أوكرانيا.

في البداية، يود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بالاتفاق بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت على تحقيق وقف متبادل لإطلاق النار في غزة. ونعتبر هذا الاتفاق خطوة أولى واعدة على الطريق المؤدي نحو السلام وندعو الطرفين إلى التمسك الصارم بالتزاماتهما وتفادي اتخاذ إجراء متعجل يمكن أن يعرض التقدم المحرز نحو استمرار فترة الهدوء للخطر. ويشجع الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على السعي إلى مد نطاق وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية.

ولئن كان الاتحاد الأوروبي يرحب بهذا التطور الإيجابي، فإنه يدعو الطرفين إلى أن يقوموا بالمزيد من العمل لتيسير التنشيط العاجل لعملية السلام. ونحث الفلسطينيين

وما فتئت حكومة لبنان تسعى إلى تحقيق استقرار الحالة في أرضها بعد عدوان إسرائيل المستمر وانتهائها كماها الجسيمة لسلامة أراضي لبنان وسيادته. ونشر الجيش اللبناني في الجزء الجنوبي من البلد وزيادة التعاون في لبنان مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هما خير مثال على هذه الجهود. إن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وعلى حكومة إسرائيل أن تفي بالتزاماتها وان توقف فوراً جميع أعمال الاستفزاز ضد لبنان، بما في ذلك الانتهاكات لمجاله الجوي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير القانوني في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الذي يعنى تعديل المركز القانوني والطابع السكاني والمادي والهيكلي المؤسسي للجولان السوري المحتل، فضلا عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولايتها القضائية وإدارتها هناك، هي إجراءات باطلّة ولاغية وليس لها أي مفعول قانوني.

كما تؤكد مرة أخرى أن جميع تلك التدابير والإجراءات، بما في ذلك البناء غير القانوني للمستوطنات وتوسيعها في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وللاتفاقات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وهي تشكل تحدياً لإرادة المجتمع الدولي. وتطالب الحركة إسرائيل بان تنقيد بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد مرة أخرى دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس

ذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء العرب. ونطالب بتنشيط الجهود لتعزيز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط على جميع مساراتها.

ويشجع الاتحاد الأوروبي الطرفين على مواصلة السير على طريق الحوار والمفاوضات المباشرة لتحقيقا لرؤية الدولتين: إسرائيل آمنة وسالمة، وفلسطين ديمقراطية تتوفر لها مقومات الاستمرار وذات سيادة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويتعين أن يتفق الطرفان على مسألة المركز النهائي، بما فيها مسائل الحدود. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن كفالة السلم والأمن الدائمين في المنطقة إلا بالتوصل إلى تسوية شاملة وبحل تفاوضي لتصميم الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على أساس دولتين.

الرئيسة: أعطيت الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): ما زالت الحالة في الشرق الأوسط تثير بالغ قلق المجتمع الدولي برمته. ولقد ازداد هذا القلق على امتداد السنة الماضية نتيجة لاستمرار التطورات السلبية، وزيادة ترددي الحالة في المنطقة من جوانب عدة. وترجع هذه الأحداث أساسا إلى سياسات إسرائيل الاستعمارية، وجرائم الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واتساع نطاق العدوان والإرهاب الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وضد شعب لبنان في أشهر الصيف. وقد أدت هذه الأحداث، في واقع الحال، إلى تكثيف الصراع العربي الإسرائيلي.

إن لب المشكلة في الشرق الأوسط هو قضية فلسطين، بالطبع، وهي قضية تختلف عن أي قضية أخرى نتيجة لأوجه الإجحاف التي لم يسبق لها مثيل والتي حلت بشعب بأسره قرابة أربعة عقود. وعلاوة على ذلك، يبين استمرار هذا الإجحاف أن جزءا على الأقل من المنطقة لم يحقق بعد أهداف

على العمل نحو تحقيق الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة ذات برنامج يعكس مبادئ المجموعة الرباعية ويسمح بالمشاركة المبكرة. ومن شأن حكومة الوحدة الوطنية تلك أن تصبح أيضا شريكة للمجتمع الدولي في دعم استئناف عملية السلام.

ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المختطف ونشيد بالجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، بما فيها الجهود التي يبذلها الشركاء في المنطقة. كما نكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية تنفيذ كلا الطرفين لاتفاق التنقل والعبور الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونطلب إلى إسرائيل أيضا أن تحترم الاتفاقات السابقة، وأن تفي بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات. ونؤكد على الأهمية الخاصة لانتظام العمليات في معابر غزة، ولا سيما في رفح، ونطلب إلى إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها لكفالة فتح المعابر والإبقاء عليها مفتوحة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بعميق القلق إزاء ترددي الحالة الإنسانية في غزة والضفة الغربية، وهو ما أبرزته التقارير الأخيرة لوكالات الأمم المتحدة أيضا. ونكرر دعوتنا إلى أن تستأنف إسرائيل فورا تحويل الضرائب والعوائد الجمركية الفلسطينية المحتجزة. ونشجع المانحين وغيرهم على الاستفادة على نحو تام من الآلية الدولية المؤقتة.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد عزمه على أن يشارك بنشاط في أعمال المجموعة الرباعية، كيما تعود عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها على سبيل الاستعجال، بغية إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة على أساس خريطة الطريق، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزامات المتعهد بها في شرم الشيخ في عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يتم

عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وعلاوة على ذلك، طالبت المبادرة بقبول إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، مقابل إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل.

وللأسف، لا يسعنا إلا القول إنه في كل مرة مد الجانب العربي يده من أجل السلام، وقبل هذا برفض عنيف من جانب إسرائيل التي ما برحت تصب جام قوتها الوحشية على الشعب الفلسطيني الذي هو رهينة لاحتلالها. إلا أننا ما زلنا نأمل في أن ترد السلطة القائمة بالاحتلال بإيجابية على هذه الفرصة التاريخية بإنهاء احتلالها للشعب الفلسطيني وأرضه وعدوانها عليهما.

وأود الآن أن أناقش مسألة القدس ذات الأهمية القصوى للشعب الفلسطيني وللدول العربية وللمسلمين والمسيحيين في كل أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، عجلت إسرائيل سياستها الاستعمارية غير القانونية وضمها الفعلي لمناطق في القدس الشرقية المحتلة بمواصلة بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية وبالتشديد غير القانوني للجدار العازل.

إن اعتزام إسرائيل المضي قدما في خططها المسماة خطة E-1 هو مما يثير بالغ القلق. فهذا الإجراء غير القانوني سيقسم الضفة الغربية إلى نصفين وسيعوق بالفعل تحرك الفلسطينيين، في الوقت الذي يعزل القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية. ومن الواضح أن هذه الإجراءات تستهدف زيادة تقويض السلامة الإقليمية للأراضي العربية المحتلة وتماسكها، ومن ثم فإنها تسهم في استحالة تحقيق رؤية الحل القائم على أساس وجود دولتين. وبدون وجود أرض فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، لا يمكن أن يكون هناك حل على أساس دولتين.

وما فتئت إسرائيل تتبع هذه السياسات غير القانونية على الرغم من الحظر المطلق لهذا النوع من الاستعمار بموجب

التحرير الوطني بكل جوانبه المعقدة وبكل آثاره اللاحقة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهذه الحالة، بالاقتران مع عوامل أخرى مثل الاحتلال الإسرائيلي للجلولان السوري ولأجزاء من لبنان، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتصاعد التوترات، وارتفاع مد التطرف، تؤثر تأثيرا خطيرا على صون السلم والأمن الدوليين.

والسبيل الوحيد لبدء دحر جميع الشرور التي نشهدها في الشرق الأوسط هو القبول بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل سوى الحل التفاوضي لقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي. ويجب أن تقوم هذه التسوية على أساس الأحكام ذات الصلة للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن والهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومن الجلي أن التقييد بهذه المبادئ ضروري لتحقيق هذه التسوية السلمية في نهاية المطاف. وعملية السلام في الشرق الأوسط تستند إلى هذه المبادئ والقرارات التي يجب أن تكون الإطار الذي يتم فيه التوصل إلى حل لهذا الصراع الأساسي. ولن يؤدي تجاهل لب المشكلة وعدم التقييد بالقانون الدولي فيما يتصل بالصراع ذاته إلا إلى الفشل.

وهذا يحدو بي إلى الإشارة إلى أحد أهم التطورات التي وقعت في العقود التي انقضت على الصراع الإسرائيلي - العربي، وهو المبادرة التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت عام ٢٠٠٢ والتي أعيد تأكيدها في مؤتمر القمة العربي المعقود في السودان في آذار/مارس من هذا العام. وفي هذا الصدد، طالبت مبادرة السلام العربية بالانسحاب الإسرائيلي التام من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وهو ما أكد عليه مؤتمر مدريد المعقود

جنييف الرابعة يمكن أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإسرائيل ألا تضع مزيدا من الوقت. وينبغي أن تستفيد من المبادرة التي قدمتها البلدان العربية في شكل مبادرة السلام العربية وأن تسحب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بغية السماح بإيجاد تسوية عادلة وشاملة. وعلى إسرائيل أن تلتزم بالحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والأحكام ذات الصلة للقانون الدولي.

وعلى العالم ألا ينسى أبدا التزامه بإنهاء الاحتلال والاستعمار. وبالتالي، فإن دور المجتمع الدولي ومسؤوليته تبقيان أمرا أساسيا. ونثق بأن أعضاء الجمعية العامة سيضطلعون بذلك الدور.

السيد المنصور (البحرين): السيدة الرئيسة، لقد مرت أعوام عديدة على انحسار الاحتلال الأجنبي من جميع البلدان التي كانت خاضعة للسيطرة الأجنبية، إيذانا بأقول العهد الاستعماري الذي أذاق الشعوب الأمرين، ودفعتها إلى النضال في سبيل الانعتاق من نير الاحتلال، الذي تكلم بنيل جل البلدان استقلالها الوطني، خاصة خلال منتصف القرن الماضي. وطوت تلك الشعوب صفحات أليمة ومريرة من تاريخها، مما ألهم الأمم المتحدة إصدار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي صدر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، انطلاقا من حق تقرير المصير، وحق الشعوب في الحرية والمساواة، وتساوي حقوق الأمم، كبيرها وصغيرها، التي أوردها الميثاق. إلا أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت تعاني من احتلال طال أمده وشعوب تن من وطأته وتعاني بمرارة من جميع صنوف العذاب ومحاولات الإذلال.

وبالرغم من كل تلك المعطيات، ودنو العقد الثاني للقضاء على الاستعمار من نهايته، فلا يبدو في الأفق أي بصيص أمل في انتهاء هذه الحقبة فيما يتعلق بالأراضي العربية

اتفاقية جنييف الرابعة وبروتوكولها الإضافي الأول، التي تعرّف هذه الأنشطة بوصفها جريمة حرب، أسوة بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يراها على هذا النحو. ولقد اضطلعت إسرائيل بهذه الأنشطة على الرغم من أن مجلس الأمن أكد من جديد سريان اتفاقية جنييف الرابعة على هذه الأنشطة في ٢٧ قرارا يطالب السلطة القائمة بالاحتلال بالامتنال لأحكامها، التي يطالب بعضها تحديدا بوقف الأنشطة الاستيطانية، ويعتبر ضم القدس الشرقية لاغيا وباطلا. وفي ذلك الصدد، نقدر تقديرا كبيرا قرارا كوستاريكا والسلفادور بسحب بعثتيهما الدبلوماسية من القدس، امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠).

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يلتزم بإنهاء وحشية الدولة القائمة بالاحتلال ضد شعبنا. وإذا كانت هناك رغبة حقيقية بين دول العالم في إرساء السلام في الشرق الأوسط - ولذلك الغرض، تحقيق استقرار السلام والأمن الدوليين - فلا بد أن تبدأ في فلسطين.

إن وقف إطلاق النار الذي يبادر به الجانب الفلسطيني، وقبلته إسرائيل، يمكن أن يبعث بارقة أمل في خضم حالة اليأس التي يكابدها السكان. ووقف إطلاق النار، خاصة إذا تم تمديده ليشمل الضفة الغربية، يمكن أن يمهد الطريق لاستئناف محادثات السلام بين الجانبين. ومنذ اليوم الذي انتخب فيه محمود عباس رئيسا، وبصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دأب الرئيس عباس بلا كلل على دعوة الجانب الإسرائيلي إلى الانخراط في مفاوضات المركز النهائي. فلنأمل أن تكون الدعوات التي يوجهها الجانب الآخر دعوات حقيقية ومتجاوبة.

إن احترام إسرائيل للقانون الدولي، فضلا عن امتثالها لالتزاماتها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية

وثلاثين يوماً، استخدمت فيه قواتها جميع أنواع الأسلحة المتطورة، بما فيها القنابل العنقودية، ودمرت البنى التحتية للبنان، وقصفت الأحياء الآمنة والسكنية على قاطنيها، وأزهقت المئات من الأرواح، في انتهاك فاضح لحقوق الإنسان وأهمها حقه في الحياة. ولم ينج من هذا المصير حتى المراقبين التابعين للأمم المتحدة في الخيام والرأس يومي ٢٣ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وشهدت قانا مذبحاً أخرى بعد مضي عشر سنوات على المذبحة الأولى التي وقعت عام ١٩٩٦ خلال عملية عنقايد الغضب، بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. كما فرضت إسرائيل حينها حصاراً بحرياً وجوياً على لبنان.

ومع أن الميثاق الدولية لا تجيز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة، فقد حذت القرارات الدولية حذوها، ومنها القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، القاضي بعدم مشروعية اكتساب الأراضي عن طريق التهديد بالقوة أو استعمالها، وغيره من القرارات.

إلا أن ما يجري في الجولان السوري المحتل يؤكد أطماع إسرائيل التوسعية خلافاً للعديد من القرارات، ومنها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار إسرائيل فيما يتصل بفرض قوانينها وإدارتها وولايتها القضائية على الجولان السوري المحتل لاغياً وباطلاً وليس له أي مفعول قانوني أو دولي، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنقيد بدقة بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تلك الاتفاقية التي تسري على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

ويذكر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/61/67) في الفقرة ٨٠ أن السكان العرب في الجولان

المحتلة. فإسرائيل تحاول تكريس احتلالها للأراضي العربية من خلال ممارستها لجميع أنواع القوة، ومواصلة الاستيطان وإقامة المزيد من المستوطنات، والعمل على نموها. وتشهد منطقة الشرق الأوسط أحداثاً مستمرة، تتطور بشكل مدروس ومنهجي لتغيير وجهها السياسي والجغرافي، بهدف النيل من تطلعاتها نحو التقدم والاستقرار. وإذا جاز القول بأن هذه المنطقة، دون غيرها من مناطق العالم، تحظى بأهمية بالغة، فمن الصواب الجزم بأن خلخلة استقرارها لها آثارها المباشرة على المناطق المجاورة، بل والعالم بأسره.

ومما يؤسف له انسلاخ نحو أربعة عقود على احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧، بدون أن يتم تحقيق انسحابها تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن، والوصول إلى السلام المنشود الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة، الأمر الذي يشكل إحباطاً كبيراً يؤدي بالمنطقة إلى طريق مجهول، قد يكون مؤلماً للجميع بسبب ماطلة إسرائيل وعزوفها عن الالتزام بالاتفاقيات والقرارات والصكوك الدولية.

إن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي لأكثر من تسعة وثلاثين عاماً، والذي تمثل قضية فلسطين جوهره، كفيل بتهديد استقرار المنطقة برمتها، والنيل من أمنها. فقضية فلسطين تحظى بأهمية بالغة من جانب دول المنطقة كافة، ولها تأثيرها المباشر والقوي، كما أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب الفلسطيني ومحتته.

أما المراهنة على استخدام القوة العاتية لإخضاع الشعوب، فقد ثبت عقمها، وأثبتت الأحداث أنها لم تعد تجدي فتيلاً. فلقد تعرض لبنان لاحتياحات إسرائيلية متكررة في الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٦. وكان الأبرز في سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية ما حدث في صيف هذا العام، حينما أقدمت إسرائيل على شن عدوان شامل ومكثف على لبنان بدأ يوم ١٢ تموز/يوليه واستمر ثلاثة

دوليا فاعلا لإقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة كافة وتنفيذ جميع القرارات الدولية المتصلة بذلك، وتنفيذ خريطة الطريق التي تطالب إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المستوطنات القائمة وإزالة الجدار العازل غير القانوني، والذي طالبت محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بإزالته، وكذلك إزالة المستوطنات، سواء في الضفة الغربية أو في الجولان السوري المحتل.

السيد باوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بوقف إطلاق النار في قطاع غزة الذي أُبرم في الأسبوع الماضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك بيوادر الانفتاح التي أبدأها طرفا الصراع خلال الأيام القليلة الماضية. وإننا لعلنا على اقتناع بأن وقف إطلاق النار يمكن أن يشكل أساسا لمجموعة كاملة من تدابير بناء الثقة، وبالتالي تمهيد السبيل لاستئناف حوار سياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وسويسرا تدعو إلى جعل وقف إطلاق النار يشمل جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن يتبع ذلك هدنة طويلة الأمد، من أجل البدء بعملية سياسية موثوق بها ومدعومة من المجتمع الدولي.

إن وقف إطلاق النار ما زال هشاً. ومن الضروري أن تمارس الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس عندما تواجه انتهاكات لأحكامه. ويجب أن يكون الهدف إنهاء التصعيد في أعمال العنف التي اتسمت بها الشهور الأخيرة، ذلك العنف الذي كان المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليون ضحيته الرئيسية. وتؤكد سويسرا على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وإن حماية السكان المدنيين يكفلها بالدرجة الأولى احترام القانون، وهو الأمر الملزم لجميع أطراف الصراع. ولا بد من احترام مبادئ التمييز والتناسب والحذر في كل الظروف.

السوري المحتل قد أُدمجوا بشكل تام في تقديم الخدمات القانونية والإدارية والاجتماعية الإسرائيلية. كما فرضت إسرائيل نظامها التعليمي في الأرض السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ باستبدال المناهج السورية واستخدمت الموارد المائية للجولان المحتل، كما جاء في الفقرة ٨١ من التقرير.

وتذكر التقارير أن السياسة الإسرائيلية في مجالي الاستيطان ومصادرة الأراضي قد استمرت بدون هوادة، فقد جرى توسيع ٤٤ مستوطنة على أنقاض القرى العربية التي دمرها الاحتلال، في تناقض مع قرار الجمعية العامة ١٠٨/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي قررت فيه

”أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير طابع الجولان السوري المحتل ووضع القانون لاغية وباطلة وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وليس لها أي أثر قانوني“.

ومن الأهمية بمكان تكثيف الجهود الدولية للوصول إلى تسوية سلمية تفضي إلى تعزيز فرص السلام في المنطقة، وأن ذلك يحتاج إلى إرادة سياسية واقتناع تام من جانب إسرائيل بأن هذا الخيار هو الأنجع والأفضل. وبدون ذلك، فإن المنطقة بلا شك ستستمر في دوامة العنف وإراقة الدماء التي لن تنتهي أبدا. والتسوية الشاملة تستدعي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومتابعة تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وغيرها من القرارات ذات الصلة.

إن مملكة البحرين تؤكد مجدداً أن التسوية الدائمة والشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق الأمن والسلام لشعوب المنطقة يتطلبان الآن أكثر من أي وقت مضى تحركا

إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو بلا جدال الجانب الرئيسي في مشكلة الشرق الأوسط، ولكن ينبغي لنا ألا ننسى أو نتجاهل البعدين السوري واللبناني للأزمة، وهي أزمة ذات تداعيات إقليمية. والوضع القائم لا يمكن أن يتحمل. وإذا اختارت أطراف الصراع طريق السلام، فإنها يجب أن تكون قادرة على أن تعول على التزام المجتمع الدولي بكل جمع صراعات المنطقة. ويجب أن تصدى هذه التسوية للأسباب الأساسية للصراعات، وليس مجرد نتائجها، ويجب تنشيط عملية السلام. وهذا المسار يعني الحوار مع كل البلدان والأطراف المعنية. وسويسرا على استعداد للإسهام في جهود المجتمع الدولي.

وسويسرا تدين بشدة اغتيال وزير الصناعة اللبناني، بيار الجميل. ولقد حدثت هذه المأساة في فترة عصيبة للغاية من تاريخ لبنان السياسي. ويساورنا القلق من جراء التداخات المحتملة التي يمكن أن يسفر عنها هذا الحدث على الجهود التي تبذلها حكومة هذا البلد الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً لسط سلطة الدولة على كامل أراضيها السيادية وتنفيذ عملية إعادة الإعمار.

وستواصل سويسرا دعم الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء السنيورة من أجل إعادة التماسك والحوار الوطنيين. ومن الحتمي أن تساهم كل الدول والأطراف المعنية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والامتنال له. ولا يمكن إنكار أن بعض جوانب ذلك القرار تفرض تحديات هامة؛ بيد أنه لا بد من بذل قصارى الجهد من أجل تعزيز وقف الأعمال القتالية ومن ثم عدم إخضاع شعب لبنان لأعمال عنف جديدة في أراضيها.

وترحب سويسرا بكل القرارات التي تستهدف دعم إنشاء محكمة دولية. وفي المرحلة الصعبة التي يشهدها لبنان، فإن إنشاء تلك المحكمة سيرسل رسالة قوية دعماً للعدالة

وعلى الأمد القصير، يجب أن تتخذ السلطة الفلسطينية جميع التدابير اللازمة لوضع حد لإطلاق صواريخ القسام على الأراضي الإسرائيلية والاستعادة الأمن. وتشكل أعمال العنف تلك الموجهة ضد السكان المدنيين الإسرائيليين انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي وتمس التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً جهود الرئيس محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وندعو كل المجموعات السياسية إلى التغلب على خلافاتها ومراعاة المصالح العامة للشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن أجل تمهيد الطريق لمستقبل سياسي موثوق به وإعطاء فرصة للجهود الدبلوماسية الجارية، يجب أن تتوقف إسرائيل عن أي أفعال من شأنها أن تقوض إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. ويتعين على إسرائيل بشكل خاص أن توقف بناء وتوسيع المستوطنات التي تنتهك القانون الدولي، وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتشكل عقبة كأداء في طريق السلام. واحترام وحدة أراضي قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ضرورة لا غنى عنها.

وخلال العام الماضي، استمر تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتدمير الهياكل الأساسية العامة والمدينة بسبب العمليات العسكرية قد دخل بالسكان المدنيين الفلسطينيين في دوامة من عدم الاستقرار والفقر والبطالة. وبناء الجدار الفاصل ومواصلة توسيع المستوطنات والقيود الكثيرة أمام حرية الحركة في الضفة الغربية أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، وإلى مزيد من التفكك السياسي والاقتصادي والاجتماعي للسكان الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب على إسرائيل أن تعمل على إنعاش الاقتصاد الفلسطيني بموجب التزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال وبما يخدم مصلحتها الذاتية.

المنطقة برمتها. ويدعو الأردن في هذا المجال جميع الأطراف المعنية إلى العمل على تشجيع الحوار والمصالحة، والإسهام في تقريب وجهات النظر، وتدعيم هذه الجهود بما يلزم من المبادرات السياسية البناءة. ويتوجب على المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة، وتوفير البرامج الإنمائية التي ستسهم في التأثير بشكل إيجابي على المنطقة. إن هذه الجهود مجتمعة ستسهم في الحد من تأثير تيارات التطرف التي تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

ولقد أكد جلاله الملك عبد الله الثاني مرارا أن القضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية وأن بقاءها بدون حل هو السبب الرئيسي لما يعانيه الشرق الأوسط من اضطراب وتهديد لمستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة. إننا نحث المجموعة الرباعية والدول المعنية مجددا على تكثيف الجهود بما يسهم في ضمان التزام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي باتفاق الهدنة الأخير، وفي تعزيز دور قوات الأمن الفلسطيني المنتشرة في المناطق الحدودية في غزة وتزويدها بالاحتياجات اللازمة للقيام بدورها المطلوب. كما نؤكد على ضرورة دعم جهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتحديدًا فيما يسعى إليه نحو تحقيق الوحدة الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما نؤكد على أهمية ضمان وصول المساعدات الدولية إلى الجانب الفلسطيني للتخفيف من حدة تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن التوصل إلى حل سريع لموضوع الأسرى والمختطفين من الجانبين سيسهم في تخفيف حدة التوتر، وسيكون خطوة إضافية بالاتجاه الصحيح. كما أن قيام إسرائيل بفتح المعابر المحيطة بقطاع غزة، وإبقائها مفتوحة، وتخفيف القيود على حرية حركة الفلسطينيين، ودفع عوائد الضرائب المستحقة للجانب الفلسطيني، جميعها ستصب في جانب إعادة بناء الثقة.

بينما سينتهي إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، من قبيل اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وشخصيات لبنانية عامة أخرى.

السيد الزعبي (الأردن): نجتمع اليوم لمناقشة البند ١٣ بشأن "الحالة في الشرق الأوسط" في وقت نحن في أشد الحاجة للتفكير في خطوات عملية للخروج من حالة الجمود الذي تعاني منه عملية السلام. إننا نرحب ببوادر الانفراج التي شهدناها خلال الأيام القليلة الماضية، كما نرحب باتفاق الهدنة الذي تم التوصل إليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مؤخرا، ونتطلع إلى أن يكون خطوة باتجاه نزع فتيل الأزمة وتحريك المسار السياسي بشكل فاعل.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة قبل حوالي أسبوعين قرارا أدانت فيه الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة وأدانت عمليات القتل والتدمير التي استهدفت الفلسطينيين، وطالبت الجمعية العامة بالوقف الفوري لجميع ما يرتكب من أعمال عنف من الجانبين، بما في ذلك وقف إطلاق الصواريخ ضد المدن الإسرائيلية.

وهناك ضرورة ملحة للعمل على وقف العنف بكافة أشكاله في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي العراق وفي لبنان. وهنا، أود أن أجدد إدانة الحكومة الأردنية بشدة للمذابح التي تُرتكب في العراق الشقيق، وللعنف في لبنان الشقيق والذي أودى مؤخرا بحياة الوزير بيير الجميل، ولقتل المدنيين أيا كانوا. كما أود أن أؤكد بشدة على أهمية احترام سيادة لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وعلى ضرورة الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه واحترام خيار جميع أبناء الشعب العراقي وهويتهم. ويدرك الأردن الحد الخطير الذي وصلت إليها ظاهرة العنف بمختلف أشكاله، ويذلل كل ما بوسعه للتصدي لهذه الظاهرة التي قد تغرق

اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتحقيق المبادئ الأساسية لخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

إن أهدافنا المشتركة التي اتفق عليها المجتمع الدولي هي تحقيق سلام عادل قائم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وهنا، يتوجب على إسرائيل أن تبدي المرونة اللازمة للإسهام في تحريك المسار السياسي، بحيث يتم استئناف المفاوضات بين الجانبين، وأن تقوم بخطوات محددة لإنهاء الاحتلال. إننا نحث مجددا جميع الأطراف المعنية على بذل ما يلزم للتحرك في هذا الاتجاه وجعل مسألة إحلال السلام وإقامة الدولة الفلسطينية الأولوية الأساسية. لقد رحب الأردن بالوجه إلى توسيع العضوية في المجموعة الرباعية لتشمل أطرافا دولية وإقليمية فاعلة. وهنا، نؤكد على استعدادنا للاستمرار في المساهمة الفاعلة في كل جهد يهدف إلى تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كوبا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل مصر، الذي عرض مشروع القرارين A/61/L.35 و L.36 المقدمين من ماليزيا.

إن الأفق السياسي والأمني في الشرق الأوسط ما زالت تخيم عليه آثار الحرب المدمرة، والصراع والاحتلال الأجنبي. ولقد بلغت المنطقة حاليا منعطفًا حادًا نتيجة للتطورات الأخيرة، وخاصة تلك التي حدثت في الأيام القليلة الماضية بين إسرائيل وفلسطين، وتلك التي شهدتها لبنان والعراق. وتتطلب الحالة الراهنة والحقائق الصارخة في المنطقة المزيد من الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي بهدف مساعدة البلدان في المنطقة على إحلال السلم والأمن.

ولا تزال قضية فلسطين في صميم التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط. وفي هذا المنعطف الدقيق، حيث تُبذل

لقد أظهرت الأحداث الأخيرة المتمثلة في حرب إسرائيل على لبنان الشقيق - وما نجم عنها من قتل وتدمير - والعمليات العسكرية الإسرائيلية المفرطة ضد الشعب الفلسطيني، والاحتياحات المستمرة في قطاع غزة والضفة الغربية، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل أحادي الجانب للتراث العربي الإسرائيلي. بل برهنت الأحداث على أن لا خيار إلا السلام - وأن اللجوء إلى الإجراءات الأحادية لن يخدم المنطقة.

ولن يتحقق العدل في ظل العدوان والاحتلال، بل سيتحقق من خلال تطبيق أحكام القانون الدولي ومعالجة جذور الصراع في الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، ووضع حد لتتكرر إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال منذ عقود. لقد تعرّض وفد بلادي بشكل مفصّل لمسألة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي العربية المحتلة في إطار مناقشات اللجنة السياسية الخاصة. وسيقوم وفدنا خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة حول "إنشاء سجل الأضرار الناجمة عن بناء الجدار الفاصل" بالتعرض بشكل مفصّل لسياسة الاستيطان الإسرائيلي المدانة، والتي ما زالت إسرائيل مستمرة فيها في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وفي انتهاك صريح لأحكام خريطة الطريق. إن سياسة الاستيطان الإسرائيلي تمدد بشكل مباشر مستقبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

والسبيل الوحيد للوصول إلى حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو من خلال المفاوضات بين الجانبين في إطار جدول زمني محدد، سريع التنفيذ، يكفل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ويضمن التوصل إلى حل متفق عليه لمشكلة

وفيما يتعلق بلبنان، يدين وفدي إدانة قاطعة اغتيال وزير الصناعة بيار الجميل في بيروت بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ونعرب عن عميق تعاطفنا وخالص تعازينا إلى أسرة السيد الجميل وإلى شعب لبنان وحكومته. ونرحب بتصميم الحكومة اللبنانية والتزامها من ارتكب ونظم ودعم تلك الجريمة وغيرها من الجرائم النكراء إلى العدالة. وتشاطر القلق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمحاولات الرامية إلى التأثير سلبا على الاستقرار السياسي في لبنان، وجهود الحكومة اللبنانية لترسيخ الديمقراطية وبسط سلطتها على كامل أراضيها وعملية إعادة الإعمار. وما فتئت ماليزيا ملتزمة بدعم لبنان في جهوده الرامية إلى إحلال السلم والأمن في البلد.

إن الحالة في العراق لها آثار خطيرة على السلم والرخاء الدوليين والإقليميين. وإعادة استتباب السلام والأمن على وجه السرعة في العراق تكتسي أهمية حاسمة. وللقيادة العراقية الحق - وبالفعل الواجب والمسؤولية - في الحفاظ على القانون والنظام في كامل أراضيها وتحقيق الاستقرار السياسي المنشود في العراق. ويجب أن يكون الأمن في العراق المسؤولية الحصرية لعراق يتمتع بالاستقلال والسيادة. وفي هذا الصدد، ثمة ضرورة لاتباع نهج شامل يندرج فيه الأمن والحكم والانتعاش الاقتصادي والعدالة وسيادة القانون، وصولا إلى الاستقلال والديمقراطية والسلم والأمن الحقيقيين.

إن الحكومة العراقية في وضع يسمح لها بتحديد أفضل مسار للعراق وشعبه. وثمة ضرورة ملحة لكي تتضاعف القيادة العراقية جهودها - على الرغم من صعوبة ذلك - من أجل دحر كل مرتكبي أعمال العنف في أراضي ذلك البلد، سواء أكانوا من العراقيين أم غير العراقيين، على أساس القانون الوطني والدولي الساري.

محاولات لإحياء مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، يجب أن تسعى المجموعة الرباعية الدبلوماسية، بتعاون بلدان المنطقة، إلى كفالة عودة الجانبين إلى طاولة المفاوضات فوراً. ولا غنى عن خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية في هذا الصدد. ويجب أن يقبل الجانبان خريطة الطريق وأن ينفذاها. ولا بد لإسرائيل من النظر بجدية في مبادرة السلام العربية. ولقد تأخرت كثيرا إقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وعلينا جميعا أن نبدل كل ما في وسعنا وأن نسعى إلى ضمان استمرار الزخم الراهن صوب إحلال السلام.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، يجب تنشيط المسارين السوري واللبناني أيضا. ويجب أن تدرك إسرائيل أن وجودها كدولة في المنطقة لن يكتمل بدون إقامة سلام حقيقي وعلاقات ودية مع الدول المجاورة لها مباشرة. والسلام والحل السياسي هما الخيار الاستراتيجي الوحيد لإسرائيل والدول العربية على السواء. والمجتمع الدولي، من جهته، سيواصل دعم الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم في المنطقة.

إن عدم إحراز تقدم على الجبهة الإسرائيلية السورية مصدر قلق بالغ لنا جميعا. ولا يزال احتلال إسرائيل للجولان السوري يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتحديا سافرا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتكتسي المفاوضات المباشرة بين الجانبين أهمية حيوية من أجل التوصل إلى تسوية نهائية. ويشيد وفدي بالاستعداد الذي أعربت عنه الجمهورية العربية السورية في مناسبات عديدة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. ومن المؤسف أن إسرائيل لم تتجاوب مع تلك العروض. ونؤكد مجددا رأينا القائل بأنه لا يمكن إقرار السلام إلا من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل بلا قيد أو شرط من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

كذلك التقرير الحالة الإنسانية المتردية للشعب الفلسطيني نتيجة لنقاط التفتيش التي أقامتها إسرائيل وتشبيدها للجدار العازل بصورة غير قانونية، مما يحد من حركة الأشخاص والبضائع، وحجزها على عوائد الجمارك وضريبة القيمة المضافة الفلسطينية.

لقد تسببت تلك التطورات مجتمعة، في دفع الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني إلى مستويات مزرية تبعث على اليأس. وبالفعل، على الرغم مما كان متوقعا عن نهوض العملية الديمقراطية بالشعب الفلسطيني، فإنها ابتلته بظروف تتسم بالمزيد من الفقر والإحباط.

وفي رأينا، فإن ذلك العقاب الجماعي يولد الإحساس بالظلم والاضطهاد بين الفلسطينيين مجرد ممارستهم لحقهم الديمقراطي. ولا يساعد ذلك، بالفعل في تعزيز عملية السلام لصالح شعوب المنطقة، كما يتبين من العنف المستمر الذي شهدته الأشهر المتعاقبة.

وفيما يتعلق بقضية القدس، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات غير القانونية عبر خطة "E1" وبناء الجدار غير القانوني في القدس وحوهها، الأمر الذي يمكن أن يمثل استباقا لاتفاق المركز النهائي بشأن القدس.

ونود أيضا أن نؤكد مجددا قرار الجمعية العامة، ٢٢/٥٨ المعنون "القدس"، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لإنهاء تدابير الاحتلال الأحادية التي تغير أو يُدعى أنها تغير الوضع الخاص للقدس، وقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي لم يعترف بـ "القانون الأساسي" لإسرائيل في القدس وأكد أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على القدس الشريف ليس قانونيا، وبالتالي فهو باطل ولاغ.

وثمة بصيص أمل للشرق الأوسط الآن. ويجب أن نعمل بطريقة جماعية لتحويل ذلك البصيص إلى نور مشرق للسلام والحرية والكرامة لصالح جميع الشعوب المتضررة في المنطقة. ونهيب بأولئك الذين لهم أكبر النفوذ أن يعملوا بجدية صوب تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط. وندعو إسرائيل إلى أن تنظر إلى ما هو أبعد من احتياجاتها الأمنية المباشرة - على أهميتها - والشروع بجدية في إشراك جيرانها العرب في حوار جاد ومجدد صوب تحقيق السلام الشامل مبكرا. ونشجع حكومة العراق على مواصلة بذل جهودها للاضطلاع بكامل مسؤولياتها في سبيل صون الأمن والاستقرار في العراق.

السيد أوغروسينو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
تكتسي الحالة في الشرق الأوسط أهمية فائقة بالنسبة لإندونيسيا. ولذلك، أود أن أزجي الشكر إليكم مرة أخرى، سيدي، على إعطائي الكلمة لأعرب عن آرائنا خلال نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال.

وقبل أن أواصل، أود أيضا الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الواردين في الوثيقتين A/61/278 و A/61/355. ويفيد الأمين العام بما نعرفه كلنا جيدا بالفعل: أن العنف قد تصاعد خلال الفترة قيد الاستعراض بسبب النشاط العسكري الإسرائيلي، وأعمال القتل خارج نطاق القانون للمقاتلين المزعومين، والعمليات البرية الواسعة والقصف بالدبابات. وتلك الأعمال جعلت حياة الفلسطينيين لا تطاق.

ويشدد التقرير بوضوح على امتناع الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ التزاماتها في إطار خريطة الطريق لتجميد الأنشطة الاستيطانية وتفكيك مراكزها المتقدمة التي أنشأها في الضفة الغربية منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وعلى العكس، تزايدت وتيرة بناء الجدار العازل في الضفة الغربية. ويصف

وتعتقد إندونيسيا أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة بدون تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين. فهذا هو المدخل إلى سلام مستدام في المنطقة.

ولبلوغ تلك الغاية، يجب على إسرائيل أن تتخلى عن سياساتها العدوانية ونهجها المتشدد بشأن القضية الفلسطينية، وأن تقيّد بالقانون الدولي، واتفاقيات جنيف والتزاماتها وفقا للقانون الإنساني بحماية المدنيين في وقت الحرب. ويتحتم على إسرائيل أيضا أن تنسحب كلياً من جميع الأراضي التي تحتلها في المنطقة.

والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك مبنية بوضوح في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. لذا، بات من واجب المجتمع الدولي أن يضمن تقيّد إسرائيل بتلك القرارات، إن أردنا أن نشهد سلاماً مستداماً في المنطقة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): تكاد منظمنا الدولية أن تكون الشقيقة التوأم للقضية الفلسطينية وللحالة في الشرق الأوسط، حيث اتخذت هذه المنظمة، منذ إنشائها مئات القرارات على أمل التقدم باتجاه حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، حل يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابها الوطني في حدود الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وقد تبين للمجتمع الدولي على مدار العقود الماضية، بشكل لا لبس فيه أن إسرائيل هي التي عرقلت كل ما من شأنه أن يساهم في حل هذا الصراع، بالإصرار على المضي في سياسات الاحتلال والعدوان والتوسع والقهر، وارتكاب أفظع الجرائم ضد الإنسانية في العصر الحديث. ومع كل هذا، وعاماً بعد عام، يلتئم جمعنا هنا لمناقشة الحالة الخطيرة السائدة في منطقة الشرق الأوسط بإسهاب، بينما تتحول المنطقة تدريجياً إلى برميل من البارود، وتتفاقم الأوضاع، ويزداد العدوان، ويخرق القانون الدولي، وتستمر دولة بعينها

وفيما يتعلق بمسألة الجولان المحتل، نود أن نؤكد من جديد الحاجة المطلقة إلى إنهاء إسرائيل لاحتلالها، وفقاً لما نصت عليه قرارات الجمعية العامة المتصلة بهذه المسألة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١). ففي أعقاب اتخاذ ذلك القرار، أصبح قرار إسرائيل بفرض قوانينها وقضائيتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغياً وباطلاً، ولا صلاحية له البتة. ونتيجة لذلك، يجب على إسرائيل، في جملة أمور، أن تمتنع عن فرض مواطنتها أو أي شكل من أشكال الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

أما بالنسبة للبنان، فإننا ندين مقتل الوزير الجميل، ونقدم تعازينا الحارة إلى الشعب اللبناني. وفيما يتصل بالحالة السياسية في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، نرحب بالتقدم الميداني في تنفيذ هذا القرار، في أعقاب نشر قوات إضافية لحفظ السلام. ويسرنا أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تساهم فيها إندونيسيا بقوات، قد بدأت الاضطلاع ببعض مسؤولياتها، بما في ذلك تسيير دوريات في منطقة العمليات، ورصد وقف الأعمال القتالية، ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب.

ومع أنه من المهم ضمان التنفيذ الفعلي لوقف إطلاق النار من جانب كلا طرفي الصراع، علينا ألا نغفل أهمية توجيه المساعدات الإنسانية إلى من هم أكثر تضرراً بالصراع. فشهران من العنف في الصيف الماضي تركا مئات المدنيين اللبنانيين الأبرياء قتلى، ودمارا كاملاً في البنية التحتية اللبنانية، وملايين النازحين. ولهذا، علينا أن نركز فوراً على إعادة إعمار المنطقة وإعادة بنائها.

ونعتقد أن حل الصراع في الشرق الأوسط يقوم على صبغة الأرض مقابل السلام، وجوهرها قضية فلسطين.

المتحدة لفصل القوات (الأوندوف)، خلافا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر الجولان السوري أرضا محتلة.

وتقدر السعة التخزينية لهذا السد بـ ٢ مليون متر مكعب والعمل مستمر فيه الآن، ويسهم ذلك العمل غير القانوني في حرمان المزارعين السوريين في الجزء المحرر من الجولان من أهم مصادر المياه لري المزروعات وسقاية المواشي، ويشكل بناء ذلك السد كذلك خطرا على سكان مدينة القنيطرة والقرى القريبة منها عند الفيضانات، ويعتبر ذلك استكمالا للمشاريع الإسرائيلية الرامية لسرقة مياه الجولان السطحية والجوفية ليصل حجم السرقات إلى ٨٠٠ متر مكعب من مياه الجولان سنويا. ولا يقتصر الاستغلال الإسرائيلي لمياه الجولان على تزويد المستعمرات بمياه الري والشرب، بل يتعداه إلى المتاجرة بهذه المياه السورية وتصديرها، إذ تقوم شركة مياه عدن، التي يملكها رجال أعمال إسرائيليون، ببيع مياه الجولان المعدنية في عبوات، وقد بلغت مبيعاتها حوالي ٨٠ مليون دولار.

تستمر إسرائيل في بناء المزيد من المستوطنات، إمعانا منها في استمرار الاحتلال واستفزاز مشاعر السوريين، فقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الجولان ٤٠ مستوطنة. ولتلك المستوطنات أسماء وأنواع، منها ما يسمى الموشافات، وهي مستوطنات زراعية تعاونية عددها ١٩ ومنها ما يسمى بالكيوتسات، وهي مستوطنات زراعية جماعية وعددها ١٥، بالإضافة إلى مدن ومراكز بلدية وعددها ستة.

كما تتابع قوات الاحتلال الإسرائيلية دفن النفايات النووية في الجولان المحتل وزرع الألغام، حيث قامت إسرائيل بزرع ٧٠ حقلا من الألغام بين المنازل السكنية في الجولان. تخيلوا، أيها السادة تزرع الألغام بين المنازل السكنية، حيث يخرج الأطفال للعب في حدائق بيوتهم المغمومة بأدوات القتل الإسرائيلية هذه، مما أدى حتى الآن إلى استشهاد ١٧ طفلا

مدعومة من قوى كبرى بانتهاك كل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية. ويجري هذا كله وسط صمت وعجز محيرين للمجتمع الدولي، الذي أصبحت أجهزته المؤثرة تتفاخر باعتمادها سياسة الكيل بمكيالين، فتدعم المعتدي وتقدم له الغطاء، وتقهّر المظلوم والمعتدي عليه بلا رحمة أو إنسانية فتفقد شعوب المنطقة، تاليا، الأمل في أهمية القانون الدولي في حل النزاعات المسلحة، وتحقيق تطلعاتها في العدل والسلام والأمن.

والمهمة النبيلة للمجتمع الدولي تكمن أساسا في كيفية توجيه الوضع الراهن توجيهها صحيحا، بحيث يصبح مدخلا إلى الحل، لا تكريسا للتوتر والمواجهة والانفجار، وذلك من خلال إدراك أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو السبب الأساسي لحالة الغضب والاحتقان التي تعيشها شعوبنا إزاء سلسلة العدوان المستمرة، والتي كان آخرها العدوان الغاشم على لبنان، واستمرار هذا العدوان حتى يومنا هذا في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. ومع استمرار حالة الانسداد في مجال السعي باتجاه السلام العادل والشامل، يبقى الواقع المؤلم الحالي يشكل خطرا بالغ التعقيد، ويدفع باتجاه المواجهة بدلا من السلام.

ولا تزال إسرائيل تحتل الجولان السوري، وتمارس فيه أبشع أنواع القهر والظلم. فهي من جهة تسرق موارده الطبيعية ومياهه وتبني فيه السدود، وآخرها سد ركامي قرب مدينة القنيطرة، وعلى بعد عشرة أمتار فقط غرب خط وقف إطلاق النار. وتهدف إسرائيل من وراء بناء ذلك السد إلى تحويل مياه الأمطار والسيول من الجولان المحتل، ومنعها من تغذية نهر اليرموك، لا سيما في منطقة الحوض لوادي الرقاد الواقع شمال غرب مدينة القنيطرة بحيث يتم أيضا تحويل مجرى المياه وإبقاؤها في القسم المحتل الذي يخضع لسيطرة إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، وذلك تحت أنظار قوة الأمم

بشكل غير مسؤول وتهدد حياة أفراد اليونيفيل في تحد سافر للشرعية الدولية ولمصادقية الأمم المتحدة وفي رفض علي للامثال للقرار المذكور. وبالرغم من إعلان سورية عن التزامها بالتعاون لتنفيذ بنود القرار واتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لذلك بشهادة الأمم المتحدة نفسها، فإن أصواتا انتهازية مغرضة لا تزال تظهر هنا وهناك من داخل وخارج المنظمة الدولية لتشكك بشكل ظالم في تلك الإجراءات. ولذلك، فإن سورية تشدد مرة أخرى على استقلال لبنان واستقراره وسيادته ووحدته ووفائه الوطني. وكلنا أمل في أن لبنان سيكون قادرا على تجاوز آثار العدوان لكي يعود مزدهرا معافي مع التأكيد على إقامة أفضل العلاقات معه بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين اللذين يجمعهما التاريخ والجغرافيا ويعمل على تفريقيهما المغرضون بين أعداء البلدين والشعبين.

لقد أكدت سورية على الدوام استعدادها لتحقيق السلام العادل والشامل وتأمين الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط عبر تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية المحتلة. وأعلنت سورية أن خيارها الاستراتيجي هو إقامة السلام العادل والشامل، وشاركت في عملية السلام التي انطلقت في مدريد على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية للسلام لعام ٢٠٠٢. واعتماد سورية لاستراتيجية السلام ينبغي ألا يفسره البعض بأي شكل من الأشكال على أنه مؤشر ضعف فالحيارات المتعددة التي تملكها تحمل في طياتها أيضا إرادة المقاومة والتحرير في حال أصرت إسرائيل وحماقتها على تجاهل إرادة السلام والانسحاب من جولاننا المحتل إلى حدود الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وأختمت كلمتي باقتباس مما نقلته مجلة لاكلافيه الإسبانية بالأمس على لسان السيد الرئيس بشار الأسد قوله:

وجرح ما يزيد على خمسين ممن فقدوا أيديهم وأرجلهم وأعينهم. لقد حول الاحتلال أماكن عيش السكان الشرعيين للجولان إلى أماكن للموت، ويستمر في منع جهود الأمم المتحدة من إيجاد حلول لتلك المشكلة الفظيعة. كما يهدف الاحتلال إلى فرض سياسة الأمر الواقع لتصبح تلك الأراضي المزروعة بالألغام في حكم المصادرة مستقبلا، وهي سياسة ينتهجها الاحتلال في كل من الجولان السوري وجنوب لبنان. وبالرغم من قرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص والتي تعتبر احتلال الجولان باطلا ولاغيا ولا أثر قانوني له، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا تأبه بما كما تفعل حيال غيرها من القرارات.

ومن هنا، انبرى المجتمع الدولي إلى إدانة إسرائيل واحتلالها لأراضي الغير بالقوة والضغط عليها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين مر على اتخاذهما ٣٩ عاما و ٣٣ عاما على التوالي دون أن يريا النور على أرض الواقع بسبب الدعم الأعمى الذي تمنحه دولة عظمى لدولة الاحتلال هذه، الأمر الذي يولد مزيدا من الإحباط واليأس وتراكم الأحقاد والتزعة إلى الثأر. ولقد شهد مجلس حقوق الإنسان في جنيف قبل أيام اتخاذ قرار آخر يندد بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، ويعزز هذا القرار من ترسانة القرارات الدولية الراضية لسياسات إسرائيل الاحتلالية والعدوانية. ومن هنا ندعوكم، أيها السادة، إلى التصويت لصالح مشروع القرار المعنون "الجولان السوري" بنفس الروح الداعمة للشرعية الدولية في جنيف وفي نيويورك.

لقد أسفر العدوان المدمر الذي شنته إسرائيل على لبنان عن دمار للإنسان والعمران. ولكن صمود المقاومة المشرف والباسل وتمسكها بوحدتها الوطنية كان كفيلا بإلحاق الهزيمة بالمعتدي. وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن إسرائيل لا تزال تنتهك ذلك القرار

الماضي ولن يتسنى في الحاضر، وأن من الأهمية الملحة اتخاذ تدابير حاسمة لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التفاوض تقع على عاتق الأطراف ذاتها، نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يضطلعوا بدور استباقي وفعال على نحو أكبر.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أن من رأي بلدنا أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف تنشيط عملية السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

وفيما يتعلق بالمسار الإسرائيلي - الفلسطيني، أعرب بلدانا مرارا عن عميق قلقهما إزاء تصاعد أعمال العنف والانتقام والقمع التي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح. ونكرر إدانتنا للعمليات العسكرية التي تسببت في قتل المدنيين الأبرياء، وكذلك جميع أعمال الإرهاب والعنف. ونؤكد أنه ينبغي للطرفين أن يحترما كل الاحترام التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي، وأن يضعا حدا للاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة وللهجمات ضد المدنيين.

وفي ضوء الحاجة الملحة لإنهاء العنف، نرحب بوقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في قطاع غزة. ونأمل أن يستمر وأن يمتد إلى الضفة الغربية أيضا. وندعو الطرفين إلى أن يتقيدا بذلك الالتزام وأن يتجنبوا أي تدابير يمكن أن تعرضه للخطر.

وندعو الطرفين كذلك إلى إحراز تقدم في حل مشكلة السجناء، وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي والوزراء والنواب الفلسطينيين في أسرع وقت ممكن.

ونرى أنه يجب أن يتوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وتشبيد الجدار العازل في الضفة الغربية فورا.

”لا يمكن لأي بلد أن يفرض خطة على منطقة تملك تاريخا وثقافة ألفية. إنها الأحداث وليست القوة التي تحدد تصميم شكل المنطقة. والعكس يؤدي إلى تفجير الصراع هذا لا يتعلق بتصميم الحدود فحسب بل بتصميم المستقبل أيضا. لذلك، علينا ألا نتحدث عن الحدود بل عن العلاقات بين البلدان لأنها الأهم. علينا تشجيع الحوار بين الثقافات والبلدان في المنطقة. المفتاح هو عملية السلام لأنه بدون سلام يزداد التعصب وعدم الاستقرار والانقسامات الطائفية“.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

أتشرف بأن أتكلم باسم وفدي البرازيل والأرجنتين فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“.

منذ ١٥ سنة بدأت في مؤتمر مدريد عملية كان ينبغي أن تتوج بتحقيق سلام عادل ودائم في مختلف مسارات الصراع الإسرائيلي - العربي. إلا أنه ثبت، للأسف، أن ذلك الهدف بعيد المنال، ولم تفض الجهود المبذولة حتى الآن إلى نتيجة مثمرة. وأوضحت لنا أحداث هذا العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي لبنان وإسرائيل أن الإبطاء في تحقيق تسوية تفاوضية للصراع لا يؤدي إلا إلى زيادة معاناة السكان المدنيين، وانعدام الثقة، والسخط بين الأطراف. ويتمثل أحد الدروس المستفادة في السنوات الـ ١٥ في أن الجمود في عملية السلام يجعل المنطقة بأسرها تعيش في حالة من عدم الاستقرار، وأن استعمال القوة لا يمكن أن يكون بديلا للتسوية السياسية التفاوضية. ومن الجلي على نحو متزايد أنه لا يوجد حل عسكري للصراع.

ولهذه الأسباب، كان من رأي البرازيل والأرجنتين دائما أنه لا يمكن مواصلة المواجهة، وأن هذا لم يتسن في

وفي ضوء الصلة بين مختلف الصراعات في المنطقة، ترى البرازيل والأرجنتين أن من الأهمية بمكان إحراز تقدم في السعي للتوصل إلى حل على الجبهة السورية - الإسرائيلية، من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجولان وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٨).

وأود في الختام أن أكرر تأكيد التزام البرازيل والأرجنتين الذي لا يتزعزع بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية للصراع في الشرق الأوسط. وينبغي أن يشمل السلام المنبثق عن ذلك إسرائيل وجيرانها العرب - بما في ذلك دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية، تتوفر لها مقومات البقاء الاقتصادي، ومتصلة الأراضي - لكي يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالبندين ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال، المعنونين، على التوالي، "الحالة في الشرق الأوسط" و "قضية فلسطين". وعليه، سأحاول توخي الإيجاز في ملاحظاتي.

حدث الكثير في الشرق الأوسط، منذ المداولات التي جرت بشأن الموضوع نفسه في الدورة السابقة للجمعية العامة - لسوء الطالع بما يضر بشعوب المنطقة. وكنا نأمل آنذاك أن يؤدي الانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية إلى تيسير استئناف عملية السلام. إلا أنه حدث في الفترة التي تلت ذلك أن انزلقت المنطقة إلى حالة أقرب إلى الفوضى التامة. وتحول قطاع غزة إلى ساحة قتال، وأصيب الفلسطينيون في غزة بالصدمة. وأدى الصراع في لبنان إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وانغمست المنطقة في عمليات لاحتجاز الرهائن، وهجمات بالصواريخ على المدنيين الأبرياء، واستخدام عشوائي غير متناسب للقوة.

كما أن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مدعاة لقلق بلدنا الشديد بشكل خاص. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي، على سبيل الاستعجال، خطوات لتخفيف معاناة السكان الفلسطينيين. ويجب أن تسهم إسرائيل أيضا في تحقيق هذه الغاية بتنفيذ التزاماتها في إطار اتفاق التنقل والوصول، وبتحويل الضرائب وعوائد الجمارك المحتجزة منذ بداية هذا العام.

ويرى بلدانا أنه ينبغي عدم السماح باختيار المؤسسات الفلسطينية. بل على العكس، ينبغي بذل جهود إضافية للحفاظ على هذه المؤسسات وتعزيزها. ونأمل أن يتم إحراز تقدم حاسم فيما يتعلق بالمبادرة الرامية إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية فلسطينية، من أجل تعزيز العملية السياسية للمصالحة الداخلية، وتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي.

وفيما يتصل بالحالة في لبنان، ترى البرازيل والأرجنتين أن من الإيجابي أن يستمر وقف الأعمال القتالية الذي قضى به القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الأشهر التي انقضت منذ اتخاذه. ونرى في الوقت نفسه أن الحالة ما زالت هشة وأنه ينبغي للطرفين الوفاء التام بالتزاماتهما. ويجب بصفة خاصة أن توقف إسرائيل هجماتها الجوية داخل الأراضي اللبنانية، والتي تشكل انتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وينبغي لحكومة لبنان، من جانبها، أن تكفل بقاء المنطقة جنوب نهر الليطاني خالية من الأسلحة، وألا تحدث أي هجمات ضد أهداف إسرائيلية من هناك. ويجب أن تمارس الحكومة اللبنانية احتكارا لاستخدام القوة في كل أراضيها. ولكي يحدث ذلك، ينبغي نزع سلاح كل المجموعات المسلحة، كجزء من عملية واسعة النطاق للحوار السياسي.

ولم يتسن بعد تنفيذ جوانب أخرى عديدة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونأمل أن يقدم الأمين العام توصيات محددة بشأن عدد منها.

وبناء على هذا الفهم، أود أن أؤكد مجددا التزام تركيا ودعمها لكل الجهود المبذولة لحل قضية الشرق الأوسط. إن لنا علاقات وثيقة مع جميع الأطراف ونشجعها على الحوار والتعاون. لكننا نعتقد أن إمكانية إحراز تقدم على المسارات الأخرى في عملية السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن تولى الاهتمام اللازم، ونحن نحاول إحياء الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومنتظر المساران السوري واللبناني الاهتمام بهما وتنشيطهما من أجل التوصل إلى سلام شامل ودائم في المنطقة بأسرها. وتركيا، من جانبها، مستعدة للإسهام في الجهود الدولية من أجل استئناف جميع جوانب عملية السلام. فجميع شعوب الشرق الأوسط تستحق السلام والحياة الآمنة والمزدهرة في منطقتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ١٣ من جدول الأعمال.

أفهم أن المشاورات ما زالت مستمرة بشأن مشروع القرارين A/61/L.31 و A/61/L.36. وعليه، يؤجل البت في مشاريع القرارات الستة تلك إلى الساعة ١٠/٠٠ من الغد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في فلسطين ولبنان قد أثبتت مرة ثانية بالتأكيد خطورة الحالة في الشرق الأوسط. ونظرا لحجم معاناة شعوب المنطقة، يجب علينا أن نقر بأنه لا الإجراءات العسكرية ولا التحركات الأحادية يمكن أن تؤدي إلى حل دائم للقضايا التي تنتظر تسوية عادلة وشاملة. وفي هذا السياق، قلنا مرارا وتكرارا إنه ما لم يتم تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بصورة كاملة، لن يكون في مقدورنا تحقيق السلام والأمن المنشودين في الشرق الأوسط.

وهذا يدعوني إلى التأكيد على الضرورة القصوى لرؤية سياسية سليمة للمنطقة برمتها ولسكانها. وفي هذا الإطار، نرى أن رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها ليست سرايا وإنما هدف واقعي. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب على الأطراف أن تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وجميع الاتفاقات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المجتمع الدولي أن يشجع الأطراف ويسهل تغيير الديناميات على الأرض لتمكينها من التحرك بعيدا عن المواجهة إلى التعاون وبالتالي إلى السلام الدائم.

إننا نرحب بالاتفاق الأخير لوقف إطلاق النار في غزة الذي تم بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت. إن رغبتهما في السلام والحل التوفيقى جاءت في وقتها المناسب تماما. ونتمنى أن يبذل كل من الزعيمين قصارى جهده للحفاظ على الهدوء الذي طال انتظاره في قطاع غزة. والتوسع في وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية من شأنه أن يحقق بالتأكيد المزيد من تخفيف حدة التوتر على الأرض. ونرغب أيضا في رؤية القادة على الجانبين يقومون بالبناء على نهجهم الجديد والإيجابي وينخرطون في حوار حقيقي من شأنه إحياء عملية السلام.